مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: عرض كتاب (التنافس التركي – الايراني للسيطرة على العراق بعد عام 2003: من يرث الرجل المريض تركيا العثمانية أم ايران الفارسية) للكاتب عمار مرعي الحسن

اسم الكاتب: م.د. سليم كاطع علي

رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/7099

تاريخ الاسترداد: 2025/04/21 21:56 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

عرض: التنافس التركي ـ الايراني للسيطرة على العراق بعد عام ٢٠٠٣: من يرث الرجل المريض تركيا العثمانية أم ايران الفارسية

للباحث: عمار مرعي الحسن

صدر الكتاب عن دار الكتب العلمية للطباعة والنشر والتوزيع ـــ بغداد / ٢٠١٤

م.د. سليم كاطع علي*

تنبع اهمية هذا الكتاب من تتبعه لتاريخ العلاقات التركية ـ الايرانية، والدور الذي تؤديه كلتا الدولتين في الجوار الجغرافي للوطن العربي، والتاثير في انماط التفاعلات الاقليمية والدولية، والتي لا يقتصر تأثيرها في الامن الوطني العراقي فحسب، بل يتعدى ذلك الى النظام العربي برمته.

تناول الفصل الاول (مداخل دراسة العلاقات التركية ـ الايرانية)، من خلال دراسة عناصر القوة التي تمتلكها كل من تركيا وايران وتحليليها انطلاقاً من ان التأثير السياسي الدولي لكي يكون فاعلاً ومؤثراً، لا بد ان يستند الى مجموعة شروط تضفي عليه درجة من المصداقية. فالدولة تؤثر في قرارات الدول الاخرى بفعل قدرتها، وقوة الدولة لا تنحصر في القوة العسكرية، وانما تشمل كل قدرات الدولة المادية منها والمعنوية، الامر الذي يفسر قوة الدولة بدلالة قدرتها على التأثير خارجياً في سلوك الاخرين، وبما يتناسب مع اهداف حركتها السياسية الخارجية، وعلى نحو يضمن لها حماية مصالحها القومية وتحقيقها.

اذ ترتبط قوة أية دولة في العالم بمجموعة من القدرات والإمكانيات التي تتمتع بها، وتتضمن هذه القدرات مجموعة من العناصر المادية وغير المادية مثل الموقع الجغرافي والمساحة والبنية الاقتصادية والعسكرية، والتي تتيح للدولة إمكانية التحرك لان تؤدي دوراً اقليمياً مؤثراً في سلوك الدول الأخرى وسياستها أو حتى في تشكيل علاقات القوى.

* مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية/جامعة بغداد.

وبقدر تعلق الامر بتركيا وايران يشير الباحث الى ان الدولتين تمتلكان من مقومات وعناصر القوة بما يمكنهما من ممارسة سياسة خارجية تستطيع كلتا الدولتين من خلالها التأثير في قرارات الدول الاخرى، وبما يحقق اهدافها ومصالحها، وهذه المقومات تتمثل بالمقومات الجغرافية، والاقتصادية، والعسكرية.

اذ ان دراسة اي ظاهرة سياسية ومنها السياسة الخارجية لاي مجتمع انساني لا يتم بمعزل عن وعائه الجغرافي، فالموقع الجغرافي للدولة يؤدي دوراً مهماً في امنها واستقرارها وبقائها، من خلال اسهامه في توجيه السياسة الخارجية وطبيعة الانشطة الاقتصادية التي تمارسها الدولة في اطار حدودها الاقليمية.

كما يذهب الباحث الى اعطاء العامل الاقتصادي الاولوية في العلاقات التركية ـ الايرانية، اذ تُعد القوة الاقتصادية عنصراً مهماً من عناصر الدولة، فالعامل الاقتصادي يلعب دوراً هاماً في السياسة الخارجية، فاذا كانت البنية الاقتصادية متوازنة انعكس ذلك ايجابياً على السياسة الخارجية مما يجعل الدول تلعب دوراً مؤثراً في العلاقات الخارجية، اما اذا كانت الدولة تعاني من خلل في بنيتها الاقتصادية فإن ذلك سوف ينعكس سلباً على سياستها الخارجية من خلال محاولاتها الحصول على موارد اقتصادية كالمنح والمساعدات والقروض للخروج من ازمتها الاقتصادية، وهو ما يجعل الدولة رهينة لاهداف ومصالح الدول المقرضة، مما يترتب عليه فقدان استقلالية قرارها السياسي.

اما على صعيد القدرات العسكرية فيشير الباحث الى تأثير القدرات العسكرية للدول في سياستها الخارجية، من خلال دورها في تحديد طبيعة القرار السياسي الخارجي الذي يتخذه صانع القرار فيما يتعلق بخدمة مصالح الدولة وتحقيق اهدافها المختلفة، وهوما ينطبق بالضرورة على تركيا وايران.

فالدبلوماسية لا تستطيع لوحدها ان ترفع من مكانة الدولة، ودورها على الصعيد الاقليمي والدولي دون اعتمادها على القوة العسكرية التي هي من اهم عوامل السياسة الخارجي ة، فعندما تفشل الطرق الدبلوماسية في حل مشاكل الدولة مع المجتمع الدولي، فمن الممكن ان تلجأ الى الحلول القسرية، فاللجوء الى استخدام القوة العسكرية امر وارد في الدفاع او الهجوم للتأثير في

سلوك الدول الاخرى بهدف الوصول الى افضل المواقف في حل المشاكل المعنية به ا الاطراف الدولية المختلفة.

كما يشير الباحث في هذا الفصل الى ان الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣ وفراغ القوة الاقليمي الذي تركه الى بروز قوى اقليمية في مقدمتها تركيا وايران سعت كل منهما الى توسيع نفوذها في المجال الاقليمي الجيوستراتيجي . فتركيا تحولت من دولة منعزلة نسبياً عن محيطها الاقليمي الى دولة اقليمية فاعلة ذات علاقات واسعة ومتعددة الجوانب مع دول المنطقة، ترافق ذلك مع سعي ايران للهيمنة على المنطقة وتوسيع مجال نفوذها الاقليمي مستغلة خروج العراق من معادلة الموازن الاقليمي لها، الامر الذي اسهم في بروز دورها الاقليمي وتمدده في المنطقة.

ان كل من تركيا وايران تسعى الى ان تكون القوة الاقليمية الرئيسة في المنطقة والمستحوذة على القدر الاكبر من النفوذ الاقليمي، لاسيما وان هناك محفزات في داخل الدولتين تدفعهما بالسير باتجاه تحقيق التفوق الاقليمي، فضلاً عن وجو د فرص تتمثل بالتحولات الاقليمية والفراغ الامني الذي خلفه احتلال العراق، وتعثر المشروع الامريكي في المنطقة، كل ذلك تطلب تفعيل الادوار الاقليمية لتركيا وايران، التي ربما قد تتقاطع او تتفق وفقاً للمصالح القومية لكل دولة، وهو ما ينعكس بالضرورة على طبيعة العلاقات التركية ـ الايرانية.

اما الفصل الثاني فجاء تحت عنوان (العلاقات التركية ـ الايرانية بين التعاون والتنافس)، اذ يشير الباحث هنا الى طبيعة العلاقات التركية ـ الايرانية التي اتسمت حسب وجهه نظره منذ زمن الامبراطوريتين العثمانية والفارسية بالتنافس والصراع طويل الامد على الاراضي والنفوذ لا سيما في العراق الذي مثل خط المواجهة والمجابهة بين الدولتين.

الا ان التحول المهم الذي ميز العلاقات بين تركيا وايران تزامن مع التغييرات التي طالت النظم السياسية في كلتا الدولتين، وتمثلت باعلان الجمهورية في تركيا وريث الامبراطورية العثمانية في عام ١٩٢٣، واعتلاء الشاه (محمد رضا بهلوي) العرش في ايران عام ١٩٢٥، مما مهد لعهد جديد من التعاون والعلاقات الهادئة حتى وصفت تلك المرحلة بـ: (العصر الذهبي) كونها ارتكزت على قاعدة المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة.

وقد دخلت العلاقات التركية ـ الايرانية مرحلة اكثر حذراً بعد قيام الثورة الاسلامية في ايران عام ١٩٧٩، لاسيما وان الطموحات الايرانية وحملها لشعار (تصدير الثورة) اصبحت تشكل خطراً على المصالح التركية، غير ان اندلاع الحرب العراقية ـ الايرانية للفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٨ جعل العلاقات الثنائية تدخل مرحلة جديدة اتسمت باتباع ايران سياسة اكثر اعتدالاً تجاه تركيا لضمان بقاء الاخيرة على الحياد مقابل حصول تركيا على عائدات اقتصادية جراء الفرص التي وفرتها تلك الحرب.

ويذهب الباحث الى القول انه مع بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي كان هناك تطوران مهمان لهما اثرهما في العلاقات التركية ـ الايرانية اولهما تمثل في الفراغ الذي خلفه انهيار الاتحاد السوفيتي في اسيا الوسطى والقوقاز مما ادى الى حدوث تنافس شديد بين تركيا وايران لتوسيع مجال نفوذهما في المنطقة . اما التطور الثاني فتمثل في اندلاع الحرب على العراق عام ١٩٩١ وما نتج عنها من اضعاف قوة العراق العسكرية وخلق منطقة الملاذ الآمن في شمال العراق مما شكل مصدر قلق للدولتين، مما حفزهما على التنافس لمد النفوذ في تلك المنطقة

لقد دخلت العلاقات التركية ـ الايرانية مرحلة جديدة بعد عام ٢٠٠٣ نظراً لتحديات الامنية من جهة، وللفرص الكبيرة التي خلفها احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الامريكية اما الدولتين من جهة اخرى، فكل من تركيا وايران ترى في العراق مجالاً حيوياً على المستويين السياسي والاقتصادي، ومن ثم فان العراق تاريخياً وجغرافياً وبسبب تركيبت ه العرقية والدينية هو امتداد للأمن القومي التركي والايراني.

ان تحليل عوامل القوة التي تمتلكها تركيا وايران يشير الى ان التنافس في العلاقات بين البلدين امر طبيعي لبلدين مهمين، وانها لم تكن تسير باتجاه اضعاف كل طرف للطرف الاخر، لان من يسعى لاضعاف الطرف الاخر لا يعمل على تعميق التعاون معه، ومن ثم كان هناك اتجاه بان كل من تركيا وايران لا ينظر كل منهما للآخر بانه عدواً او خصماً بل صديقاً وشريكاً وجاراً حسناً، ترجمته لاحقاً السياسات المتبادلة القائمة على المصالح المشتركة دون الركون الى تعميق الخلافات ولا سيما ان كلتا الدولتين تختلفان دينياً وآيديولوجياً وكذلك في طبيعة النظام السياسي القائم ي كل منهما.

ان طبيعة التحديات الامنية التي اتسمت بها البيئة الاقليمية فرضت على تركيا وايران قيام علاقاتهما الثنائية على قاعدة التعاون المشترك وتبادل المصالح تحقيقاً لمصالحهما ال قومية، مما ادى الى تعزيز التعاون الامني الاستراتيجي بينهما، وهو ما تمت ترجمته في عام ٢٠٠٤ بالتوقيع على الاتفاق الامني الذي صنف بموجبه حزب العمال الكردستاني كمنظمة ارهابية، فضلاً عن سعي ايران الى ضمان حياد تركيا في اية مواجهة عسكرية محتملة مع الولايات المتحدة الامريكية والغرب، او اي حظر اقتصادي ضدها نظراً لعضوية تركيا في حلف شمال الاطلسي وتحالفها التقليدي مع الولايات المتحدة الامريكية.

اما الفصل الثالث فقد جاء بعنوان (ابعاد العلاقات التركية ـ الايرانية)، اذ يتناول الباحث فيه بالتفصيل الابعاد السياسية والاقتصادية والامنية للعلاقات بين البلدين، ويذهب الى ان خروج العراق بعد عام ٢٠٠٣ من معادلة التوازن الا قليمي اسهم في بروز الدور الاقليمي لتركيا وايران وتصاعد نفوذهما في العراق، مما ادى الى توثيق علاقاتهما الثنائية وتنسيق الجهود لمواجهة اية تطورات قد تنتج عن الوضع في العراق . فالعراق بعد تغيير النظام السياسي فيه اصبح ساحة للتنافس بين تركيا وايران، الا انه يمكن وصفه بكونه (تنافس منضبط)، اي تنافس لا يصل الى حد التصادم بين الطرفين، رغم انه قد يؤدي الى امكانية توتر في العلاقات الثنائية

فلكل من تركيا وايران مصالح واهداف في العراق تسعى كل منهما الى تحقيقها وحمايتها، ولذلك من الطبيعي ان يبرز تناقض او يولد تنافساً قد يؤثر في علاقاتهما ولعل ابرز صور ذلك التنافس هو التنافس حول الشكل الانسب لنظام الحكم في العراق بعد عام ٢٠٠٣، اذ تسعى الدولتان الى دعم نموذج حكم ينسجم مع مصالح كل طرف، فتركيا تدعم نظام حكم علماني، في حين تدعم ايران نظام حكم ديني (شيعي) وفق النموذج الايراني في العراق. فضلاً عن ان تركيا تؤيد وجود حكومة مركزية قوية يكون فيها تمثيل لكافة الاطياف العراقية، مقابل سعي ايران الى ضمان وجود حكومة تكون بعيدة عن التأثيرات العربية والغربية.

ان احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠٠٣ وفر لتركيا وايران فرصة تاريخية لتحقيق أهدافها ومصالحها القومية عبر زيادة فاعلية التحرك الإقليمي وعلى كافة الأبعاد السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية، إذ إن اختلال معادلة التوازن الإقليمي الاستراتيجي بعد

خروج العراق من تلك المعادلة، وظهور خريطة جديدة للتوازنات الإقليمية، أ تاح للدولتين فرصة كبيرة لحرية الحركة والفعل السياسي الإقليمي المؤثر.

لقد حرص حزب العدالة والتنمية بعد عام ٢٠٠٢ على تبني رؤية سياسية تركية مختلفة، من خلال صياغة سياسة خارجية تقوم على اتباع سياسة متوازنة على كافة المستويات الداخلية والاقليمية والدولية، من خ لال التركيز على المصالح القومية التركية، واعادة صياغتها وتقديمها في اطار يوفق بين هذه المصالح ومصالح القوى الدولية والاقليمية المتعددة من جهة اخرى، وبين السعي لزيادة استقلالية تركيا كقوة اقليمية عن المصالح الغربية.

ومما زاد من تلك التوجهات هو بروز متغيرات اخرى تمثلت في ازدياد قوة ونفوذ ايران على صعيد المنطقة عموماً وفي العراق بصورة خاصة، فضلاً عن تداعيات المشروع الامريكي الجديد في منطقة الشرق الاوسط، بما يعني تراجعاً تركياً في علاقات التوازن الاقليمي، الامر الذي يتطلب اعادة توجيه السياسة التركية الاقليمية في المنطقة عموماً والوضع العراقي خصوصاً لتعزيز موقع تركيا في التوازنات الاستراتيجية.

فالعراق يعد من اهم اولويات السياسة الخارجية التركية، اذ ترى تركيا في العراق مجالاً تمتد اليه سياساتها الجيوسياسية والامنية، اما ايران فعلى الرغم من الخطاب القيمي والاخلاقي الذي يتبناه النظام الايراني، وما يرفعه من شعارات يبقى عامل المصلحة القومية العامل والمحرك الرئيس للسياسة الخارجية الايرانية تجاه محيطها الاقليمي والدولي ولاسيما العراق.

وعليه فقد وجدت ايران في دور تركيا في المنطقة بانه دور بديل عن الدور السابق للعراق كقوة اقليمية موازنة لايران وكابحة للطموحات الايرانية في السيطرة على المنطقة واضعة امامها التحركات التركية تجاه سوريا في محاولة منها لخلق فجوة في التحالف الايراني ـ السوري، وما يؤكد ذلك هو دور الوساطة التركية بين سوريا والكيان الصهيوني بعد حرب تموز ٢٠٠٦، فضلاً عن ادراك ايران بان التحرك التركي في العراق وسوريا له خطورته الكبيرة على المصالح الايرانية في كلا البلدين اللذان اصبحا يشكلان الركيزة الرئيسة للنفوذ الاقليمي الايراني، مما يؤثر على دور ايران في المنطقة مستقبلاً.

وفي اطار تلك الرؤية، يذهب الباحث بان ادراك ك ل من تركيا وايران لاهمية العراق اقليمياً جعل علاقات تركيا وايران مع العراق تتصف بتغليب المصالح القومية لتلك الدولتين على حساب مصالح العراق الوطنية، فضلاً عن استغلال الدولتين لظروف العراق التي تتسم بالضعف بهدف خلق اكبر قدر من المنافع وتوسيع مجال نفوذهما فيه.

ان تنوع صور التنافس والمصالح بين تركيا وايران في العراق لا ينفي وجود مصالح مشتركة للدولتين تسعيان الى تحقيقها لعل اهمها منع قيام دولة كردية في شمال العراق الذي يمكن ان يكون بداية لتجزئة الدولتين، الامر الذي فرض على تركيا وايران التفاهم والتعاون للحيلولة دون تحقيق ذلك كونه قد يؤدي الى تشجيع النوازع الانفصالية لاكراد تركيا وايران. فضلاً عن العمل على منع عودة العراق كقوة اقليمية مؤثرة في ميزان القوى الاقليمية بعد ان اختل التوازن لصالح تركيا وايران، مما قد يربك حسابات الدولتين لا سيما في توسيع مجال النفوذ ليس في العراق فحسب بل وفي منطقة الخليج العربي.

يخلص الباحث الى ان الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣ ادى الى زيادة الفرص المتاحة اما تركيا وايران لملء الفراغ الامني الذي خلفه ذلك الاحتلال، مما ادى الى حدوث تشابك وتداخل في المصالح بين تركيا وايران، بما ينعكس عل ى طبيعة العلاقات الثنائية التي اخذ يسودها الترقب والحذر من تحرك كل دولة في المحيط الاقليمي. الا ان التداعيات الامنية الخطيرة التي تنامت بعد احتلال العراق لا سيما فيما يتعلق بالتهديدات الكردية خففت من ذلك الحذر ودفعت بتركيا وايران الى انتهاج سياسة امنية تعا ونية لمواجهة تلك المخاطر التي تواجه الدولتين، والتقليل من مخاطرها على الامن القومي للدولتين.

وفي ضوء ما تقدم، تنبع اهمية هذا الجهد العلمي من دراسته للعلاقات التركية ـ الايرانية من كونهما دولتان مجاورتان للعراق، فضلاً عن ادوارهما المؤثرة في انماط التفاعلا ت الاقليمية والدولية، وامكانية تاثيرها على الامن الوطني العراقي . وهو محاولة لتحليل العلاقات التركية ـ الايرانية من منطلق التغيير الذي اتسمت به البيئة الاقليمية من ناحية، وكشف حقيقة التوجهات التركية ـ الايرانية في المنطقة، وهل هي توجهات ايجابية تسعى للإس تقرار والامن في المنطقة، ام انها تسعى الى تحقيق المصالح القومية على حساب مصالح دول المنطقة.

اذ سعت كل من تركيا وايران الى استغلال الفرص المتاحة امامهما لاسيما وان المنطقة اصبحت تشهد فراغاً امنياً بعد اختلال التوازن الاقليمي لصالحهما منذ عام ٢٠٠٣، وهو ما دفعهما الى طرح مشاريعهما الاقليمية وتوسيع مجال مصالحهما القومية وتعزيز مكانتهما الاقليمية، ومما عز من ذلك التوجه ان الحرب على العراق اعطت دفعة قوية لاي دور اقليمي تركي او ايراني في المنطقة، الامر الذي حفز طموحاتهما وتطلعاتهما لأداء دور اقليمي رئيس ومهيمن في المنطقة.

وفي ضوء ما تقدم توصل الباحث الى خلاصة فحواها ان العلاقات التركية ـ الايرانية ارتكزت على قاعدة المصالح والمنافع المشتركة والتعاون المتبادل، على الرغم من الاختلافات الدينية والآيديولوجية، فضلاً عن تباين فلسفة النظام السياسي القائم في كلا البلدين، انطلاقاً من مبدأ التعاون المشترك لتحقيق اكبر قدر من المصالح القومية للدولتين، وهو ما يعني تشجيع الحوار والتفاهم بعيداً عن اجواء التوتر والتقاطع في تلك المصالح خدمة لاهدافهما ومصالحمها في المنطقة.